

أصول النحو في ضوء المنهج الوصفي

أ. صلاح الدين يحيى

جامعة مولود معمري ، تيزي-وؤزو

salahyahia299@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2019 / 03 / 31 تاريخ القبول: 2019 / 05 / 09 تاريخ النشر: 2020 / 03 / 10

الملخص: يتناول هذا البحث دراسات الوصفين اللسانيين المعاصرين للنظرية النحوية العربية في أصول النحو، وتُصنّف هذه الدراسات اللسانية الوصفية في نطاق مساءلات إعادة بناء التراث في ظل غياب نظرية نحوية متكاملة في نشأة أصول النحو. ويذهب بعض اللسانيين إلى اعتبار أنّ النظرية النحوية العربية نظرية متكاملة بين أصول النحو وعلم النحو في التأصيل العربيّ لها. **الكلمات المفتاح:** التأصيل النحويّ؛ اللسانيين الوصفيين؛ النظرية النحوية العربية القياس النحويّ؛ التعليل اللغويّ؛ أصول النحو.

Origins Grammar Via Descriptive method

Abstract: The problem of grammatical rooting in modern linguists For the origins of grammar in the absence of an integrated theory Abstract: The linguistic research of some modern theologians is characterized by a relentless critique of grammatical rooting. These descriptive linguistic approaches were based on the question of reconstructing heritage, in the absence of an integrated theory in the origin of Arabic grammar.

Some Lassa's go to the contrary as the Arabic grammar and its origins are born together and grow together without separating the original and the branch, their pure Arab mental origin

Key words: Glamorization; Contemporary descriptors; integrated theory; grammatical analysis;

مقدمة: تتداخل العلوم العربية بعضها مع بعض، لتشكّل تلك التداخلات اللغوية نظرية متكاملة ومنهجاً قوياً في بنائها اللغويّ العلميّ، ولعلّ أهمّ تلك البناءات التأصيلية في العلوم اللغوية العربية ما ارتبط بنشأة النظرية النحوية العربية، وتلك المقولات القائلة بتأثير

المنطق اليوناني في منهج التقعيد اللغوي لأصول النحو، وعلى خلاف ذلك أصبح اللسانيون المعاصرون يتناولون تلك النظرية النحوية العربية من وجهات نظر مختلفة في ضوء التفكير اللساني المعاصر؛ إذ غدا هذا التفكير اللساني ينماز عن تفكير النحاة الأولين بتأثره بالفكر اللساني الغربي عند المفكرين العرب؛ وهو الوضع العلمي للعلوم الإنسانية. ويتبين من مادة أصول النحو في اللغة العربية لدى اللسانيين العرب المعاصرين رصد استشهادهم بها في مجالات التحليل اللساني الأربعة: المستوى الصوتي، والمستوى الصرفي والمستوى التركيبي والمستوى الدلالي، ولعل ذلك ما يظهر بجلاء في علم الأصوات في اللسانيات العربية المعاصرة، مما استقاه واستقرأه اللسانيون من مباحث علم القراءات القرآنية واللهجات العربية.

ونطرح الإشكالات البحثية الكبرى: هل يمكن القول بغياب نظرية متكاملة في النحو العربي وأصوله؟ وما هو منهج التأصيل اللغوي العلمي لها؟ وعلام يمكن الاستناد في بناء العلوم اللغوية العربية؟ أيمكن اعتبار أن النحو وأصوله صنوان نشأ معاً إذ هما توأمان ولدا معا ونميا سوية دون تفريق بين فرع وأصل؟ ألم يكن القياس النحوي عند أبي إسحاق الحضرمي (ت117هـ) تقعيداً نحوياً بوضعه أول مبدأ أساس من مبادئ التفكير العلمي في تأسيس نظرية متكاملة للنحو العربي وأصوله؟ ألم تتضح معالم أصول النحو في التأسيس والتقعيد النحوي عند الخليل بن أحمد الفراهيدي (175هـ) في نظرية التعليل اللغوي؟ ألم تكن نشأتها بسيطة حتى بلغت تأسيس نظرية متكاملة في النحو العربي وأصوله؟ ما أثر التوهم الخاطيء في النظرية المتكاملة بتأثر علم النحو وأصوله بعلم المنطق في نظر الوصفين اللسانيين المعاصرين؟

أولاً: تأثير اللسانيات الغربية في اللسانيين الوصفيين العرب:

أثرت اللسانيات المعاصرة في دراسات الباحثين الوصفين اللسانيين المعاصرين العرب ويتجلى ذلك بوضوح في اختلاف وجهات نظر هؤلاء عما أبدعه القدماء في البحوث اللغوية فيقول تمام حسان: "وقد دعاني إلى إخراج هذا البحث للقراء ما اعتقده من أن النحو العربي لم يعرض حتى الآن في صورته المتكاملة، على رغم جهود علماء أفاضل صرفوا الجهد المشكور في استخراج أصوله من بطون الكتب ومن أقوال النحاة أنفسهم. وهكذا وجدنا أن من عني من الأولين بتسجيل أصول النحو لا يعنى أثناء عرض الفكرة بتنظيمها في صورة نظرية متكاملة يشد بعضها بعضاً أو يأخذ بعضها بحجر بعض وإنما ساقوا من ذلك كلاماً هنا وكلاماً هناك أو نثروا العبارات العارضة التي لا تثير انتباه القارئ في ثنايا مناقشتهم للمسائل الفرعية.¹ ويمتد النظر عند تمام حسان في بحثه اللساني المعاصر إلى

البحث التأصيلي في بحوث القدماء ، وأول ما يستوقفه من الأولين غياب نظرية نحوية عربية متكاملة. ويصف نماذج علمية تأثر بها علماء النحو العربي في تيسير النحو مما أخذه العرب عن السريان كطريقة شرح المتن-الطريقة السريانية-التي تعتمد إقحام الشرح بين كلمات المتن والكلمات المفردة ، وما يتعلق بها من أفكار فرعية ، وإيضاح لمدلولاتها دون اللجوء إلى شرح الهياكل العامة لأفكار المتن ونظرياته الشاملة. وهذا ما عرف بالمنظومات النحوية. ويرى تمام حسّان أنّ النظرية النحوية العربية غير متكاملة ، فلا يشد بعضها بعضاً أو يأخذ بعضها بحجر بعض ، ويتجلى ذلك عند أولئك الذين خلطوا بين أصول العربية وأصول المنطق.

1-النظرية النحوية المتكاملة بين أصول النحو وعلم النحو:

قامت النظرية النحوية في النحو العربي على أصول وركائز تمثّلت في السماع والقياس ، والعوامل ، والعلل ، والإعراب ، والإجماع ، والاستصحاب ، والاستحسان والاستدلال ، والسبر والتقسيم والتعارض والترجيح في صورة متكاملة منذ زمن تقعيد أبي إسحاق الحضرمي ، ووضعه المبدأ الأساس فيها القياس النحوي الذي نشأ مع وضع النحو. والقياس عنده قاعدة بُني عليها النحو العربي في نظرية الأصل والفرع ، والمطرّد والشاذّ ووُضع الأحكام النحوية ، وضبط معايير الكلام ، يقول ابن سلام الجمحي: " ثم كان من بعدهم عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي فكان أول من بَعَجَ النحو ، ومدَّ القياس والعلل وكان معه أبو عمرو بن العلاء ، وبقي بعده بقاء طويلاً وكان أبو إسحاق أشدَّ تجريداً للقياس وكان أبو عمرو أوسع علماً بكلام العرب ولغاتها."²

أولاً: الأسس والمبادئ التأصيلية في النظرية النحوية:

I. القياس النحويّ مبدأ التفكير العلميّ عند أبي إسحاق الحضرمي:

ويرجع الفضل لأبي إسحاق الحضرمي في وضع الأصل الثاني من الأصول في النحو العربي لمعرفة كلام العرب الفصيح المطرّد ، وما إن تمضي مدة زمنية حتّى يهتدي بعده علماء الطبقات إلى النظرية المتكاملة لعلم النحو وأصوله. فتقول منى إلياس: " ويصدق ما قاله ابن السلام إذ أنّ ابن أبي إسحاق أقدم من يحكى عنه بعض الأحكام النحوية من الموصوفين بهذا العلم ، ويظهر أنّ من تقدّمه إلى التفكير في أمور النحو من لدن أبي الأسود حتّى أيام ابن أبي إسحاق ظلّ النحاة يتخبطون على غير هدى ، حتّى جاء ابن أبي إسحاق فوضع النحو على الطريق الذي ينبغي أن يسير عليه في تناول مسائل هذا العلم ، وذلك حين فرّق بين الظواهر التي ينتظمها قانون جامع (من كلام العرب) وهو ما كان يعنيه بالقياس-وبين ما لا يخضع لمثل هذا القانون."³

وتذكر مني إلياس عن أبي إسحاق الحضرمي: " فمفهوم القياس عنده إذن ، إنما هو القانون المطرد وقد ظلّ هذا المفهوم مهيمنًا إلى حد غير قليل على معظم أشكال القياس وصوره لدى الطبقات التالية من النحويين. ويظهر أنّ حقيقة الدور الذي اضطلع به ابن أبي إسحاق إنما هو التنبيه إلى هذا المبدأ الأساسي من مبادئ التفكير العلميّ ، وإن كان لم يتوصل إلى كبير شيء في باب تقنين القوانين النحويّة. ⁴ وكان قياس النحو عند أبي إسحاق معرفة كلام العرب الفصيح المطرد. فقد كان ابن أبي إسحاق أعلم الناس معرفة بكلام العرب شاذه ومطرده. ومنه يعتبر أول من وضع وأسس مبدأ من مبادئ أصول العربيّة قياس النحو.

ومن نماذج التفكير العلميّ في وضع نظريّة متكاملة لأصول النحو ظهرت عند علماء الطبقة الأولى والطبقة الثانية لتستمر الجهود إلى أبي إسحاق بعمله المميز في وضع مبدأ أساسي في التقعيد النحويّ ، فيخبرنا الزبيديّ الأندلسي عنه " ... كان فيهم من له ذهنه ونفاذه ، ونظر نظره لكان أعلم الناس قال ابن سلام: فقلت أنا ليونس: هل سمعت من أبي إسحاق شيئاً؟ قال: نعم ، قلت له: هل يقول أحدٌ «الصّويق»؟ يعني السويق ، قال: نعم ، عمرو بن تميم تقولها ، وما تريد إلى هذا؟ عليك بباب من النحو يطرد وينقاس. ⁵ فيبين لنا ابن أبي إسحاق قاعدة أساسية من قواعد النّظرية النحويّة العربيّة في القياس هي إثبات الأصل من الفرع وإثبات الأصول بالفروع ، ويذكر السّيرافيّ في كتابه «أخبار النحويّين البصريين»: "أنّ عبد الله ابن أبي إسحاق الحضرميّ. كان في زمان ابن أبي إسحاق عيسى بن عمرو الثقفيّ وأبو عمرو بن العلاء ومات ابن أبي إسحاق قبلهما ويقال: إنّ ابن أبي إسحاق كان أشد تجريدا للقياس وكان أبو عمرو أوسع علما بكلام العرب ولغاتها وغريبها. ⁶ وعرف ابن أبي إسحاق بمبدأ صارم في تجريد الكلام ؛ فيظهر هذا المبدأ من النّظرية النحويّة العربيّة المتكاملة في أصول النحو العربيّ ، في وضع الأصل الثاني من أصول النّحو وهو القياس النحويّ ، الذي به تضبط النصوص اللغويّة بعد السّماع ، والأحكام النحويّة والقواعد المطردة ، فقد عُرف ابن أبي إسحاق بتخطّئته للشّعراء ، فيذكر ابن سلام الجمحي معارضته للفزدق " قال أبي إسحاق أسأت إنّما هي ريرٌ وكذلك قياس النّحو في هذا الموضع وقال يونس: والذي قال جائزٌ فلما ألحوا على الفزدق قال: زوّاجف تُرجيها محاسيرٌ.

قال ثم تركّ الناس هذا ، ورجعوا إلى القول الأوّل ، وكان يكثر الردّ على الفزدق. ⁷ ويذكر أنّ أبا إسحاق الحضرمي كان أشد الناس تسليما لكلام العرب ، فقد كان يُقوّم ما قاله الفزدق في شعره من الكلام ، وكان قياسه النحويّ أن يضع الكلام الفصيح في مكانه دون لحن " وقال يونس: كان أبو عمرو أشد الناس تسليما للعرب ، وكان عبد الله بن أبي إسحاق وعيسى بن عمر يطعنان على العرب وكان مواليا... ⁸ وحاول ابن أبي إسحاق الحضرمي بمبدأ

القياس أن يضع الشعر والكلام موضع القواعد النحوية، وما تفرضه القاعدة من الأحكام والقوانين النحوية على النصوص اللغوية، "وتخطئته للفرزدق في عدة مناسبات، يدل هذا على حرصه الكامل على الالتزام بالقاعدة المستقرة من كلام العرب، إن هذا التشدد له علاقة بظروف بداية الدرس النحوي ونرجع فنقول: إن من الأولويات التي كان يناشدها هذا التيار على التقيد الصارم بالقياس النحوي؛ لأنه هو الوحيد الذي يجعل القاعدة مطردة، والتي لا يجوز الخروج عنها." فكان بذلك تأسيس مبادئ المنهج المعيارى في الوضع النحوي للنظرية النحوية التي لم يقف أصحابها عند حدود المنهج الوصفي للمدونة اللغوية العربية. فمن الجمع والوصف والاستقراء إلى الوضع المعيارى للحفاظ عليها.

2- النظرية المتكاملة بين علم النحو وأصوله:

تقوم النظرية النحوية المتكاملة بين علم النحو وأصوله مع مرحلة نشأة النحو العربي وأصوله، ويقف بعض الوصفين اللسانيين المعاصرين عند مبادئها في علم النحو وأصوله: أولها: نشأة أصول النحو مع علم النحو صنوان نشأ معاً توأمين ولداً معاً ونمياً سوية دون تقريب بين فرع وأصل، ويتمثل ذلك في القياس.

❖ التأسيس الأول لمبدأ القياس في النحو العربي:

ويعد القياس في النحو عند أبي إسحاق الحضرمي مبدأً أساسياً في التقعيد النحوي أي أن أصول النحو بأدلتها تم وضع النحو بدء بالسماع ثم التحليل والاستقراء ثم القياس والمقايسة والتعليل والاستنباط... إلى غيرها من أدلة أصول النحو في وضع النحو كالإجماع والاستدلال والاستحسان والاستصحاب، والسبر والتقسيم، والتعارض والترجيح حيث بها تم وضع كل قوانين وأحكام قواعد علم النحو هذا مما يبين أن نشأة التعليل النحوي كانت مرافقة لنشأة النحو متزامنة معه. ويقول يحيى الشاوي: "وقد رأيت -بعد متابعة واستقصاء- أن النحو وأصوله صنوان نشأ معاً؛ حيث إن الروايات التي تحدثت عن وضع النحو تشير إلى وضعه كان قائماً على التعليل والتحليل والمقايسة والسماع، وعلى هذا فالفروع النحوية وأصولها كانا توأمين ولداً معاً ونمياً سوية دون تقريب بين فرع وأصل."¹⁰

ونشأة القياس كانت مرافقة لنشأة النحو متزامنة معه وكذلك نشأة التعليل النحوي كانت مرافقة لنشأة النحو متزامنة معه، ومما يوضح نظرية التكامل بين أصول النحو وعلم النحو منذ النشأة، ومما يظهر أصالة العلة في البحث النحوي -والتي تعد ركناً من أركان القياس- منذ عبد الله بن إسحاق الحضرمي، ومن هذا يتضح بناء النظرية النحوية المتكاملة بين أصول النحو والنحو العربي، وقبل أن يظهر علم النحو في كتاب سيويه، وذكر الزجاجي في (باب القول في علل النحو) ما روي عن الخليل بن أحمد الفراهيدي قوله عن العلل فيقول: "وذكر

بعض شيوخنا أنّ الخليل بن أحمد - رحمه الله - سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إنّ العرب نطقت على سجيّتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علل، وإن لم ينقل ذلك عنها واعتلّت أنا بما عندي أنّه علّة لما علّته، منه. فإن أكن أصبت العلّة فهو الذي التمسّت. وإن تكن هناك علّة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء؛ عجيبة النظم والأقسام؛ وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلّمها وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنّما فعل هذا هكذا لعلّة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلّة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلّة، إلا أنّ ذلك ممّا ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علّة لذلك؛ فإن سنح لغيري علّة لما علّته من النحو هو أليق ممّا ذكرته بالمعاول فليات بها.¹¹ وكذلك فإنّ نشأة التعليل النحوي كانت مرافقة لنشأة النحو متزامنة معه.¹² ويقول صاحب أبو جناح: "إنّ عملية بناء النحو ونشأته رافقتها نشأة العلل التي يفسر بها النحاة الظواهر اللغوية والنحوية، ويردون بها على تساؤلات الدارسين للغة ونصوصها والمعنيين بأمرها."¹³ إذ تمثل العلّة السؤال اللغويّ والنحويّ الذي يبحث في سبب موضوع الظواهر اللغوية والنحوية، وبها تمّ استقراء واستنباط وتقعيد أحكام القواعد النحوية، ويتضح لنا بذلك أنّ العلّة أصل من أصول النحو؛ إذ يبين لنا ذلك اهتمام النحويين بها اهتماماً بالغاً حتّى بلغ الشأن فيها عند المتأخرين الخروج عن الأصل اللغويّ والنحويّ الذي أوجبها في تقعيد علم النحو. ويتبيّن أنّ العلّة في نشأتها كانت نتيجة للغة العربيّة وطبيعتها، فيقول عليّ أبو المكارم: "كانت نشأة التعليل إذا استجابةً لظروف وبواعث عربيّة وإسلاميّة معاً، دون تأثير خارجي غير عربيّ."¹⁴ وحقيقة التعليل النحويّ في العربيّة تبدأ قبل الخليل بن أحمد الفراهيدي مع أبي إسحاق الحضرمي، فيذكر ذلك ابن سلام بعد حديثه عن أصحاب الطبقة الأولى والثانية من النحويين واللغويين كأبي الأسود الدؤلي، ويحيى بن يعمر، فيقول: "ثم كان من بعدهم عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي فكان أول من بَعَجَ النحو ومدّ القياس والعلل."¹⁵ ويقول الزبيديّ الأندلسي عن أبي إسحاق الحضرمي: "وهو أول من بَعَجَ النحو، ومدّ القياس وشرح العلل."¹⁶ ويقول عنه أبو الحسن علي بن يوسف القفطي: "أول من بَعَجَ النحو ومدّ القياس وشرح العلل عبد الله بن أبي إسحاق."¹⁷ وذكر عبد الواحد بن عليّ أبو الطيّب اللغويّ عن عبد الله بن أبي إسحاق "قال: وكان ميمون يكتي أبا عبد الله، فرأس الناس بعد عُنْبسة، وزاد في الشرح ثمّ توفي وليس في أصحابه أحد مثل عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي وكان يقال: عبد الله أعلم أهل البصرة، وأعقلهم فقرّع النحو وقاسه، وتكلّم

في الهمز حتى غُملَ فيه كتابٌ ممّا أملاه ، وكان رئيس النَّاس وواحدِهم.¹⁸ وتظهر عناية الأولين من أبي إسحاق الحضرمي ، والخليل بن أحمد الفراهيدي وغيرهم في النَّحو العربي وأصوله بالقياس والتعليل اللغوي في التقعيد النَّحوي كما يقول علي أبو المكارم: " ويبدو أنّ السرّ في ذلك هو أنّهم وجهوا جُلّ عنايتهم ومعظم جهودهم ناحية التقعيد للظواهر اللغوية ، أمّا التعليل فلم يقصدوا إليه ، ومن ثم لم يتوسعوا فيه. " ¹⁹ إذن استنادا لما يقوله علي أبو المكارم فالنَّظرية النَّحوية العربية أصولها عربية أصيلة من القياس والتعليل ، ويقول عبد الرَّحمن السيد: " فإذا ما وصلنا إلى الخليل وجدنا أنّ العلة قد استكملت أسبابها ، وأنّ النّحاة قد أشرفوا على الغاية بها ، وإنّها قد وصلت في مراحل النمو إلى درجة النضج ، فقد اتضحت معالمها وأصبحت أداة فعالة للتفرقة بين حالات الكلمة المختلفة وضروب الأساليب المتباينة. " ²⁰ ويقول رقيق كمال: وخير شاهد على ذلك «كتاب سيبويه» الذي لا تخلو مسألة من مسائله من تعليل وتوجيه. فنراه يكثر التعليلات في كتابه منطلقا من تأصيله القوي. " ²¹ ويقول سيبويه في الكتاب: وليس شيء يضطرون إليه إلّا وهم يحاولون به وجهاً. " ²²

❖ التأسيس الثاني لمبدأ العلة في النَّحو العربي:

تعدّ العلة مبحثا من مباحث علم أصول النَّحو ؛ فإنّه لا توجد قاعدة نحوية بدون علة وهي الأساس الذي استنبط منه قواعد علم النَّحو ، يقول شوقي ضيف: لا يعلّل فقط لما كثر في أسنتهم واستنبطت على أساسه القواعد ، بل يعلّل أيضا لما يخرج عن تلك القواعد ؛ وكأنّها لا يوجد أسلوب ، ولا توجد قاعدة بدون علة. " ²³ ويقول أيضا: " وكلّ هذه التعليلات في الصفحات الأولى من الكتاب ؛ إذ لم نتجاوز حتى الآن الصفحة السابعة فيه ، وبذلك ثبت سيبويه جذور التعليل في النَّحو والصرف ومدها في جميع قواعدهما ومسائلهما. فليس هناك شيء لا يعلّل بل لكلّ شيء علته. " ²⁴ فيتبيّن أنّ العلة مبحث من مباحث أصالة أصول النَّحو العربي. ويقول أيضا مما يبرهن عما أردناه من القياس في التقعيد النَّحوي (وضع علم النَّحو) وكذلك من التعليل ، فيقول: " وطبيعي أن يكثر القياس في كتاب سيبويه كثرة مفرطة ؛ لأنّه الأساس الذي يقوم عليه وضع القواعد النَّحوية والصرفية واطّرادها ؛ وهو يعتمد في أكثر الأمر على الشائع في الاستعمال على ألسنة العرب. " ²⁵ ويقول شوقي ضيف: " والصرف عنده كلّه أقيسة. " ²⁶ وهكذا يقول حسن خميس الملوخ: " فالتعليل توأم النَّحو ولّد معه مساندا للقاعدة النَّحوية يقدّم لها التفسير الأوّل في وجه السؤال البشري المتوارث «لماذا». " ²⁷ ويؤرخ مازن المبارك للعلّة النَّحوية في نشأتها وتطوّرها حتى القرن العاشر للهجرة. ويرى أنّ تاريخ العلة النَّحوية ملازم لتاريخ النَّحو والتأليف فيه ، وأنّ تطوّر النَّحو مرتبط بتطوّرها. " ²⁸ وتقف عند هؤلاء اللسانيين لأصالة هذين المبدئين (القياس والتعليل) ، ويتسم التعليل اللغوي في

التفعيد التحوي لدى اللغويين والتحويين الأولين بسمات الوضع التحوي في علم النحو فيقول جعفر نايف عبابنة: "إذ التقى الخليل مع من سبقه من النحاة في الغاية من التعليل؛ وهي فهم كلام العرب".²⁹ ويتضح بهذا دور العلة عند الخليل ومن سبقه في استقراء المدونة اللغوية العربية التي سمعوها واستنبطوا منها الأحكام والقوانين التحوية؛ فإن التفعيد التحوي يستلزم العلة أي تفسير الظواهر اللغوية للغة العربية، وبهذا يتم تفعيد القواعد والأحكام. وبها تم وضع علم النحو. فيقول شوقي ضيف: "ولا نغلو إذا قلنا إنها كانت أهم مادة شاذ بها بناء النحو الوطيد".³⁰ وكان (الخليل) يبني القياس على الكثير المطرد من كلام العرب، مع نصّه دائماً على ما يخالفه، ومحاولته في أكثر الأحيان أن يجد له تأويلاً... وعلى هذا النحو كان يسجل القياس والشاذ عليه محاولاً دائماً أن يجد مخرجاً لما شذّ على الأقيسة، بل كثيراً ما كان يستمد من ذهنه الخصب قياساً له... وقد أخرج القياس مخرج التعليل.³¹ ويقول شوقي ضيف: وواضح من كلّ ما قدمنا أنّ الخليل يعدّ واضع النحو العربي في صورته المركبة".³² والمتكاملة في كتاب سيبويه. ويقول أيضاً: "فإنّ النحو وأصوله وقواعده الأساسية تكوّنت نهائياً على يد سيبويه وأستاذه الخليل وكأنّهما لم يتركا للأجيال التالية سوى خلافاً فرعيةً تتسع وتضيق حسب المدراس، وحسب النحاة".³³ ويذكر علي أبو المكارم بعد بحث مستفيض في التعليل اللغوي لتفعيد التحوي "هذه هي المقومات التي انبنت عليها العلل التحوية وتحليل التعليقات الموجودة في ما بين أيدينا من كتب النحو عن دقة بالغة في ما قدمه السيوطي من حصر لمسالك التحليل التفصيلي في البحث التحوي، ولا نكاد نجد تعليلاً واحداً يختلف طريقة عن هذه الطرق الثمانية، أو يأخذ مسلكاً مبانياً لها".³⁴ ولا سبيل عند النحاة إلى إلغاء القياس التحوي؛ إذ هو محور التفعيد، ومن ثم لا مجال عندهم لتجاهل العلل؛ لأنّها محور القياس، وبهذا يكون التعليل ضرورة فرضها المنهج المتبع في البحث التحوي.³⁵ فإنّ التعليل التحوي عند الأولين كان منهجاً متيناً محكماً مدعوماً بالقياس التحوي وموضّحاً بالأمثلة.³⁶ ويقول شوقي ضيف: "وخلفه الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي، فتّمت لعلم النحو عنده آلاته وتكامل منهجه، وإن كان لم يؤلف مصنفاً يرى أنّ تلميذه سيبويه الفارسي ألف على هدي إملائه «الكتاب» فأحاط فيه بأصول النحو وقواعده كافة".³⁷ ولم يزل أهل العربية يفضّلون كتاب أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه، حتّى لقد قال محمّد بن يزيد: لم يعمل كتاب في علم من العلوم مثل كتاب سيبويه وذلك أنّ الكتب المصنّفة في العلوم مضطّرة إلى غيرها، وكتاب سيبويه لا يحتاج من فهمه إلى غيره".³⁸ ويقول ابن جني في سيبويه: "ولمّا كان التحويون بالعرب لاحقين، وعلى سمتهم آخذين، وبألفاظهم متحلّين ولمعانيهم وقصودهم آمين، جاز لصاحب هذا العلم (سيبويه) الذي جمع شغاعه،

وشرع أوضاعه ورسم أشكاله ، ووسم أغفاله ، وخلج أشطانه ، وبعج أحضانه ، وزمّ شوارده ، وأفاء فوارده ، أن يرى فيه نحواً مما رأوا ، ويحذوه على أمثلتهم التي حدّوا ، وأن يعتقد في هذا الموضوع نحواً مما اعتقدوا في أمثاله ، لاسيّما والقياس إليه مصغ. وله قابل ، وعنه غير متناقل. فاعرف إذا ما نحن عليه للعرب مذهباً ، ولمن شرح لغاتها مضطرباً وأن سيبويه لاحق بهم ، وغير بعيد فيه عنهم ، ولذلك عندنا لم يتعقّب هذا الموضع عليه أحد من أصحابه ولا غيرهم ، ولا أضافوا إلى ما نعوّه عليه.³⁹ إذن اكتملت النظرية التحوية بين أصول التحو والتحو في كتاب سيبويه فقد بنى علم التحو على أسس منهج أصول التحو ، ويذكر التواتي بن التواتي: "فإذا تصفحنا كتاب سيبويه وهو أقدم نص نحوي وصل إلينا نجده تضمن قدرًا من القواعد الأصولية مبثوثة في كتابه ، ولم نجده قد أفرد هذه القواعد الأصولية ، وإنّما يذكرها عند حديثه عن الفروع إذ ندر أن يخلو باب من أبوابه من قاعدة أصولية ولذلك فإنّ كتابه يعدّ جامعاً شاملاً للتحو وأصوله."⁴⁰

ثانياً: نشأة علم أصول التحو العربي كعلم مستقل بذاته إلا بعد زمن متأخر:

وهذا ما يطرح حوله إشكال كبير بين قائل بأنّه يرجع الفضل في تأليف كتاب مستقل لعلم أصول التحو ما ألفه ابن جني (392هـ) وآخر يقول لها ألفه ابن الأنباري (ت577هـ) وآخر يقول بأنّه لها ألفه السيوطي (ت911هـ) ، والحقيقة التي لا ريب فيها أنّ أوّل من أطلق اسم علم أصول التحو هو أبو بكر ابن السراج (ت316هـ) ، لكن ابن السراج لم يستطع وضع علم أصول التحو كعلم مستقل بذاته في هذا العنوان فقد سمّاه أصول التحو ، وتناول فيه مسائل علم التحو. "وهناك كثير من الكتب التي تحمل كلمة الأصول ، ولكنّها لا تعرض منهج النّحة من حيث هو منهج وإنّما تعني بأصول القواعد التحوية ككتاب الأصول لابن السراج ، وجمل الأصول للزجاجي ونحوهما."⁴¹ ويعقّب حامد ناصر الظالم عن تعريف محمّد عيد لأصول التحو ودراسته لها فيقول: "جعل المؤلف كتاب (أصول التحو لابن السراج) ضمن الكتب التي درست أصول التحو ؛ أي أدلة التحو ، والصحيح خلاف ذلك فابن السراج لم يدرس أدلة التحو المعروفة عند المتأخرين عليه ، كابن جني وابن الأنباري والسيوطي والشاوي وهي (السمع ، والقياس والإجماع ، والاستحسان ، والاستصحاب ، والسّر والتقسيم ، والتعارض والترجيح ...) فكلّ ما في الأمر هو كتاب في التطبيقات التحوية لا في أصول التحو. وكتاب محمّد عيد ليس دراسة في أصول التحو ؛ بل هو دراسة في بعض هذه الأصول إذ درس القياس والتعليل فقط. ويرى المؤلف أنّ التحو العربي وأصوله قد تأثرت بالمنطق الأرسطوطاليسي ورأيه هذا لم يستند إلى دليل علمي."⁴² وبعد إطلاق ابن السراج لهذا الاسم الجديد لعلم جديد لم يعرف عنده وهو علم أصول التحو ، تأتي محاولات ابن جني في مؤلفاته المتنوعة وفي أبرزها

كتاب الخصائص في أجزائه الثلاثة والمنصف، وسر الصناعة، وتعتبر دراسته في هذه المؤلفات دراسة عامة وشاملة للعلوم اللغة العربية في عمومها، ولم يختصرها بعلم بذاته كالتحو أو أصول التحو أو فقه اللغة أو الصرف. بل جاءت عامة موسوعية الدراسة. ومسألة نشأة أصول التحو كعلم مستقل بذاته متأخرة؛ لأنّ التأليف فيها وإفرادها ببحث خاص لم يحدث هذا إلا متأخراً مع ابن الأنباري في أرجح الأقوال؛ لأنه جمع وصنف أصول التحو في كتاب خاص بها وهو «الإغراب في جدل الإغراب ولَمَعَ الأدلة في أصول التحو» ولم يسبقه لهذا أحد، وهو قبل السيوطي الذي زعم لنفسه ذلك في مقدّمة كتابه «الاقتراح في علم أصول التحو» أنّه وضع مبتدع. قال السيوطي: "فهذا كتاب غريب الوضع، عجيب الصنع، لطيف المعنى، طريف المبنى، لم تسمح قريحة بمثاله، ولم ينسج ناسج على منواله، في علم لم أسبق إلى ترتيبه ولم أتقدّم إلى تهذيبه؛ وهو أصول التحو الذي هو بالنسبة إلى التحو كأصول الفقه إلى الفقه، وإن وقع في متفرّقات كلام بعض المؤلفين (ابن جني وابن الأنباري) وتشتّتت في أثناء كتب المصنفين، فجمعه* وترتيبه صنّع مُخترع، وتأصيله وتبويبُه وضع مبتدع لأبرز في كلّ حين للطلّابين ما تبتّهج به أنفس الراغبين. وقد سمّيته ب (الاقتراح في علم أصول التحو) وربّيته على مقدّمات وسبعة كتب".⁴³ ويذكر التواتي بن التواتي رأياً آخر: "وإن كنّا نجزم أنّ الكتب التحويّة لا ينعدم فيها وجود مسائل وقواعد عامّة أصولية لكنّ التأليف في أصول التحو، وإفراده ببحث خاص لم يحدث هذا إلاّ متأخراً، وإنّ أول من فكر في وضع أصول للتحو على ضوء ما فعله الفقهاء هو ابن جني وإنّ فعله هذا يتسم بطابع المحاولة الأولى، وإن إتمام العمل كان بحقّ على يد غيره إلاّ أنّه من الإنصاف أن نقر قول أحمد أمين.⁴⁴ ويقول أحمد أمين: "وقد رأى ابن جني الفقهاء وضعوا للفقه أصولاً والمتكلمين وضعوا للعقائد أصولاً، فأراد أن يضع للغة والتحو كذلك أصولاً، فكان بذلك واضع علم جديد".⁴⁵ ويقول ابن جني في كتابه «الخصائص»: "وذلك أنّا لم نر أحداً من علماء البلدين تعرض لعمل أصول التحو على مذهب أصول الكلام، وأصول الفقه، فأما كتاب أصول أبي بكر فلم يلهم فيه بما نحن عليه إلاّ حرفاً أو حرفين في أوله، وقد تعلّق عليه به، وسنقول في معناه. على أنّ أبا الحسن (الأخفش الأوسط) قد كان صنّف في شيء من المقاييس كتيّب إذا أنت قرنته بكتابتنا هذا علمت بذلك أنّنا بنينا عنه فيه، وكفيناها كلفة التعب به، وكافأناه على لطيف ما أولاناه من علومه المسوقة إلينا، المفيضة ماء البشر والبشاشة علينا، حتّى دعا ذلك أقواماً نُررت من معرفة حقائق هذا العلم حظوظهم، وتأخّرت عن إدراكه أقدامهم، إلى الطعن عليه، والقدح في احتجاجاته وعِلّله".⁴⁶ يستوفقنا من قول ابن جني أنّه سبق في العلم بالإشارات الموجزة في بحث أصول التحو دون تخصيصها بكتاب خاص لها، ما ألفه أبو بكر بن السراج في كتابه

«الأصول في التحو» قال عنه: فلم يلّم فيه بما نحن عليه إلا حرفاً أو حرفين في أوله ، ويذكر إشارات أبي الحسن الأخفش الأوسط.

3- صرف التّوهم الخاطي في تأثر النظرية التحوية العربية بمؤثرات غير عربية:

يذهب العديد من اللسانيين الوصفيين إلى صرف التّوهم الخاطي في تأثر أصول التّحو بأصول المنطق ، على عكس الذين ادعوا تأثر أصول التّحو بأصول المنطق ، وعلى رأس هؤلاء عبد الرحمن أيوب ، ومحمد عبد ، وإبراهيم أنيس ، ومرد هذا التوهم إلى عدم التقصي الدقيق في بحث تأصيل وتأسيس أصول التّحو للتّحو العربي أن صرفوا النظر إليها من وجهة نظر عربية أصيلة تاريخية ، ثبت تأثير أصول الفقه ، إلى الاكتفاء بوجهة نظر غربية (للمستشرقين) تأثروا بهم في ادعاءاتهم إلى ذلك التأثير. ويقول عبد الرحمن أيوب: "لقد وقع النّحاة في هذا الخطأ لأنهم كانوا في الواقع متأثرين بالفلسفة الإغريقية عن الموجودات. أكثر مما كانوا يدرسون خصائص الألفاظ العربية ذاتها ليقسموها على أساس من هذه الخصائص... ولو قارنا بين تقسيم النّحاة للكلمة وتقسيم أفلاطون لرأينا ما يلي:

- 1-1- اتخذ النّحاة الدلالة أساساً لتقسيم الكلمة وتعريفها. وكذلك فعل أفلاطون. وكان في ذلك عذره فهو فيلسوف أولاً وقبل كلّ شيء ، وقد جاء تفكيره اللّغوي لتكميل نظريته الفلسفية.
- 1-2- قسم النّحاة الكلمة إلى أقسام ثلاثة ، لنفس الاعتبار الذي قام عليه تقسيم أفلاطون.
- 1-3- تنطبق تعريفات التّحويين للاسم والفعل والحرف كلّ الانطباق على أجزاء الموجودات التي ذكرتها فلسفة أفلاطون.

1-4- حصر التّحويون الكلمة في ثلاثة أنواع مع وجود أنواع أخرى.⁴⁷ ويذكر محمد عيد: "... إذا وضعت هذه الأمور الثلاثة متجاوزة من أن من نسب له القياس كان له استعداد ذهني للنّظر والقياس ، وأنّه وجد في عصر تهيأت فيه الظروف للتأثر بالثقافة الأجنبية ، وأنّه كان أحد الموالين الذين لهم صلة بمن يعرفون هذه الثقافة ، إذا وضعت هذه الثلاثة متجاوزة فإنّها تشير إلى أنّ منشأ الفكر هو المنطق اليوناني والتّحو السرياني فالمنطق في ذلك الوقت كان أهم ما عرف عن أرسطو والقياس أحد أبحاث المنطق الرئيسية".⁴⁸ وليس ثمة اثباتات تاريخية ترجح هذا القول فهو يُصرح بعدم وجود دلائل تشير إلى الصّلة بين أبي إسحاق والمنطق اليوناني والتّحو السرياني بقوله: "وإذا كانت الصّلة المباشرة بين ابن أبي إسحاق والمنطق والتّحو السرياني مجهولة إلى الآن ، فإنّ الدلائل تؤكّد حدوث تلك الصّلة وتأثره بها ، وتتلخص في تلك الظروف العامّة لنسبهِ وعصره وعقله ، وتلك الآراء الإجماعية التي تناولته بالدراسة من معاصريه وأصحاب الطبقات من أول من بَعَجَ التّحو وقاسه. كلّ هذا يدلُّ بطريقة تكاد تبلغ حدّ التأكيد - وإن لم تكن مباشرة- على أنّه تأثر في إدخال فكرة القياس في التّحو

بالمنطق.⁴⁹ ويقول عبده الراجحي: "أنَّ النَّحو العربيَّ قد تأثر بالمنطق الأرسطي، وأنَّ هذا التأثير صار طاغيا في القرون المتأخرة، وقد أدى ذلك إلى أن يكون النَّحو العربيَّ «صوريا» وليس «واقعيًا» ومن ثمَّ اهتم بالتعليل والتقدير والتأويل، ولم يركز درسه على الاستعمال اللغويَّ «كما هو» ولما كان هذا أهم جانب في نقد الوصفيين للنَّحو العربيَّ فإننا نفرده فصلًا خاصاً بعد هذا إن شاء الله."⁵⁰

وما يذكره هاهنا محمد عيد لم تُشر إليه كتب الطبقات على أصول النَّحو، ويبقى هذا محل الافتراض، ويقول عبد الرحمن الحاج صالح: "وأما افتراضه ثانياً أن لا نحو إلا باللجوء إلى المنطق والفلسفة، فيريد هنا أيضاً أن يكون نشوء النَّحو العربيَّ مماثلاً تماماً لنشوء النَّحو اليوناني... بقي الافتراض الثالث وهو (ضرورة أن يكون العرب اقتبسوا أصول النَّحو من غيرهم) وهذا شيء متوقع من رجل عاش في نهاية القرن التاسع عشر، العصر الذي تغلبت فيه النظرة التاريخية على كلِّ الجوانب العلميَّة الأخرى (في أوروبا الناهضة)..."⁵¹ وإذا كانت الدلائل التي تؤكد الصلة المباشرة بين بن أبي إسحاق والمنطق والنَّحو السرياني مجهولة إلى الآن، فكيف نقيم نتائجنا على الظن والشكَّ وبدعم ثبوت الدليل، وبدعم اليقين، ولذلك فإنَّ مازن المبارك يقول: "بأنَّ من يرى أنَّ فكرة منشأ القياس ترجع إلى المنطق يغال في الحدس وتمسك بأهداف الفروض."⁵² ويرى إبراهيم أنيس: "وقد تعودَّ اللغويون أنَّ يقسموا مواد الكلام على كثرتها وتشعبها إلى ذلك التقسيم الثلاثي المشهور: اسم وفعل وأداة!! ثمَّ اضطربوا في تفسير المراد بكلِّ من هذه الأقسام، واختلفوا في ما بينهم اختلافاً كبيراً اشترك فيه المحدثون من اللغويين. قنع اللغويون القدماء بذلك التقسيم الثلاثي من اسم وفعل وحرف، متبعين في هذا ما جرى عليه فلاسفة اليونان وأهل المنطق من جعل أجزاء الكلام ثلاثة سموها: الاسم والكلمة، والأداة."⁵³ ونقف على اتجاه مخالف لهذه الآراء المزعومة-اتجاه يرى هذا التأثير من اللسانيين الوصفيين، واتجاه ثاني من اللسانيين الوصفيين يقف رداً على هذا التأثير وعلى هذه الادعاءات الواهمة نجد عند عبد الرحمن الحاج صالح رداً يافعا في ما ذهب إليه هؤلاء اللسانيين الوصفيين المتأثرين بالمستشرقين الذين دعوا إلى هذا التأثير دون أي دليل. فأبطل وقدَّ ودَحَصَ هذه الادعاءات الواهمة للمستشرقين. ويحدِّد الزمن الذي حدث فيه هذا التأثير والتأويل بعد اكتمال النَّظريَّة النَّحويَّة، وما رافق ذلك من مظاهر الفلسفة والمنطق والتأويل في مراحلها اللاحقة، فيقول: "أما ما زعموا من اقتباس العرب للتقسيم الثلاثي للكلام من أرسطو فيجب قبل كلِّ شيء أن نعرف أين وفي أي كتاب صرَّح أرسطو بذلك ثمَّ غرض النَّحو من لفظي الاسم والفعل غير غرض أرسطو منهما لأنَّه يرى فيهما ما يسميه الموضوع والمحمول والمجموع يكون دائماً حكماً عقلياً، ولا يهتم أرسطو بالجانب اللغويَّ لهما. أما من

الناحية التاريخية فأول تأثير نلمسه هو زمان المبرد (285هـ) وتلاميذه وخاصة ابن كيسان ، وابن السراج في نهاية القرن الثالث الهجري (وقد يكون الفقه قد تعرض لهذا التأثير قبل ذلك في نهاية القرن الثاني).⁵⁴ ويقول الحاج صالح أيضا: "مشابهة الأصول النحوية العربية لأصول علمية أو فلسفية أجنبية. وهذا ما حاول مركس أن يثبت بين أصول المنطق الأرسطوطاليسي ، وأصول النحو العربي ، إلا أننا يمكننا أن نقول: من الآن أنه لا بد من مشابهة عميقة عريقة بين المنهجين حتى تثبت القرابة إذ قد تكون المشابهة سطحية أو التي تظهر كأنها أصيلة من محض الاتفاق فكثيرا ما تتوارد الأفكار إذا كانت المعاني مما تشترك فيه جميع العقول".⁵⁵ وأراد الحاج صالح-رحمة الله عليه-تفنيد ما أراد إثباته أناس جويدي (I.Guidi) وأدالبر مركس (A. Merx) فأما جويدي فقد زعم هذا الزعم دون أن يأتي ببرهان شاف بل اقتصر على الإشارة الوجيزة.⁵⁶ ونجده في كتابه «منطق العرب في علوم اللسان» فند ودحض بالسند التاريخي العربي لأصالة النحو العربي وأصوله بين أبي سعيد السيرافي ومثي أبي بشر المنطقي سنة 326هـ. فيقول الحاج صالح فيه: "ومن الحجج التي عرضها-أبي حيان-المناظرة المشهورة التي جرت بين أبي سعيد السيرافي النحوي ، وأبي بشر مثي المنطقي في سنة 326هـ في بغداد".⁵⁷ ونجد حامد ناصر الظالم يفتد ذلك الادعاء ، وتلك الأوهام الباطلة بدليل تاريخي عربي أصيل يذكره أبو حيان التوحيدي في كتابه «الامتاع والمؤانسة» تلك المناظرة بين أبي سعيد السيرافي ، ومثي أبي بشر ؛ وهو على علم واسع بأصول المنطق. وعالم بفلسفة اليونان والمنطق ، وفي الأخير يعترف بأصالة النحو العربي.⁵⁸

ويقول حامد ناصر الظالم: " كانت القضية المطروحة هنا هي علاقة النحو بالمنطق الأرسطي ، إذ لو كان هناك أثر للمنطق الأرسطي في النحو العربي لقال به أبو بشر مثي بن يونس ، بدلا من المجادلة والمناظرة إذ كان يستطيع أن يفهم السيرافي بذلك الأثر لو كان موجودا ، وكان ذلك يكفي للرد على السيرافي ، ولكن أبا بشر كان يعرف أن النحو العربي غير متأثر بالمنطق الأرسطي".⁵⁹ ويثبت أصالة النظرية النحوية العربية المستشرق كارل بروكلمان في كتابه «تاريخ الأدب العربي»: " يبدو أن أوائل علم اللغة العربية ستبقى دائما محبوسة بالغموض والظلام ؛ لأنه لا يكاد ينتظر أن يكشف النقاب بعد مصادر جديدة تعين على بحثها ومعرفة. ومن ثم لا يمكن إصدار حكم قطعي مبني على مصادر ثابتة للحسم برأي في إمكان تأثير علماء اللغة الأولين بنماذج أجنبية... والرأي الذي يتكرر دائما عند علماء العرب ؛ وهو أن علم النحو انبثق من العقلية العربية المحضة ، بغض النظر عن الروابط بين اصطلاحات هذا العلم ومنطق أرسطو. وفي ما عدا لا يمكن إثبات وجوه أخرى من التأثير الأجنبي ، لا من القواعد اللاتينية ، ولا من الهندية".⁶⁰ وعاب إبراهيم السامرائي على الوصفين اللسانيين

العرب ، تأثرهم بالمنهج الوصفي ودراستهم للنحو العربي به ، فيقول: "إنّ هذا «المنهج الوصفي» في دراسة النحو العربي يجرد النحو القديم في ما أشار هؤلاء الباحثون من التعليل الذي هو أثر من آثار المنطق الذي كان في رأيهم إفساداً للدرس اللغوي. وأصحاب هذا المنهج الوصفي جعلوا المنطق الذي أفسد النحو على زعمهم يونانيا ، ولكنهم لم يكونوا واثقين من الأمر ولم يستطيعوا أن يثبتوا هذا الذي بدا لهم. وذهب آخرون إلى مثل هذا التأثير. ولكنهم لم يثبتوا شيئاً يرضي الدرس العلمي ، بل إنهم لم يتعدوا عن التصور والافتراض. وإذا كانت الدلائل التي تؤكد الصلة المباشرة بين أبي إسحاق والمنطق والنحو السرياني مجهولة إلى الآن ، فكيف نقيم نتائجنا على الظن والشك وبدعم ثبوت الدليل ، وبدعم اليقين ، ولذلك فإنّ مازن المبارك يقول: "بأنّ من يرى أنّ فكرة منشأ القياس ترجع إلى المنطق ، إيغال في الحدس وتمسك بأهداف الفروض".⁶¹ ونرى أنّ إبراهيم السامرائي يعيب على اللسانيين الوصفيين قولهم بتأثر النحاة العرب بأصول المنطق اليوناني ، ويبطل افتراضاتهم وادعاءاتهم بدراسة معيّنة تاريخية بالأدلة الحقيقية:

1-وردّ هذه الأقوال يقوم على أنّ الخليل لم يعاصر حنينا ، فوفاة الخليل كانت في سنة 175هـ أو بعد ذلك بقليل في حين كانت ولادة حنين في سنة 194هـ تقريبا ، فلم يدرك إذا حنين الخليل ولا رآه والزعم باطل من أساسه .

2-هذا ما أثبتته «الأب فليش»: «إنّه [أي النحو العربي] أنقى العلوم العربية عروبة. وإلى مثل هذا ذهب «إنو ليتمان» فقال: إنّه نبت عند العرب كما تنبت الشجرة في أرضها». ⁶² واستند عبده الراجحي إلى دليل آخر ، اعتمد فيه على دراسة مقارنة بين نصوص المنطق الأرسطي وكتاب سيبويه ؛ فأثبت نقاء كتاب سيبويه من أي أثر غير عربي فيقول: وكتاب سيبويه يكاد يخلو من التعريف على وجه العموم. فهو مثلا لم يعرف الفاعل ولا الحال ولا البدل ولا غير ذلك من أبواب النحو ؛ وهو يكتفي بالتمثيل في الأغلب الأعمّ بذكر اسم الباب ثم يبدأ مباشرة في عرض القواعد المستخلصة من الاستعمال... وهكذا فإنّ كتابه كلّ على شموله لا يخرج عن هذه الأمثلة من التعريف ؛ وهو دليل على أنّه لم يطبق المنهج الأرسطي فيه ، وقد يكون دليلا على أنّه لم يعرف هذا الأصل في المنطق الأرسطي معرفة كان من الجائز أن يبدو لها أثر في الكتاب قبولاً أو رفضاً. ⁶³ وهناك دليل آخر يفند ويدحض دعوى الوصفيين في كتاب الفارابي «إحصاء العلوم» وهو عالم بأصول المنطق ، فقد عقد فصلا في «علم المنطق» وفصلا في «علم اللسان» وتكلّم في كتابه عن المنطق ، ويبين أنّ التقسيم الثلاثي من اسم وفعل وحرف (أداة) لا توجد لغة من لغات العالم إلّا ولها هذا التقسيم كما أنّ كلّ لغة تتميز بنحوها عن الأخرى ، فكيف يدعو هؤلاء إلى مثل هذا؟! يقول الفارابي: "وها هنا

أحوال تخص لساناً دون لسان: مثل أنّ الفاعل مرفوع والمفعول به منصوب ، والمضاف إليه لا يدخل فيه ألف ولام التعريف: فإنّ هذه وكثيراً غيرها يخص لسان العرب. وكذلك في لسان كلّ أمة أحوال تخصّه ؛ وما وقع في علم النّحو من أشياء مشتركة لألفاظ الأمم كلّها فإنّما أخذه أهل النّحو من حيث هو موجود في ذلك اللسان الذي عمل النّحو له. كقول النّحويين من العرب إنّ أقسام الكلام في العربيّة اسم وفعل وحرف. وكقول نحويّ اليونانيين: أجزاء القول في اليونانيّة اسم وكلمة وأداة. وهذه القسمة ليست إنّما توجد في العربيّة فقط ، أو في اليونانيّة فقط ، بل في جميع الألسنة ، وقد أخذها نحويو العرب على أنّها في العربيّة ، ونحويو اليونانيين على أنّها في اليونانيّة. فعلم النّحو في كلّ لسان إنّما ينظر في ما يخص لسان تلك الأمة ، وفي ما هو مشترك له ولغيره لا من حيث هو مشترك ، لكن من حيث هو موجود في لسانهم خاصّة.

فهذا هو الفرق بين نظر أهل النّحو في الألفاظ ، وبين نظر أهل المنطق فيها: وهو أنّ النّحو يعطي قوانين تخص ألفاظ أمة ما ، يأخذ ما هو مشترك لها ولغيرها ، لا من حيث هو مشترك ، بل من حيث هو موجود في اللسان الذي عمل ذلك النّحو له. والمنطق فيما يعطي من قوانين الألفاظ إنّما يعطي قوانين تشترك فيها ألفاظ الأمم ويأخذها من حيث هي مشتركة ولا ينظر في شيء مما يخص ألفاظ أمة ما ، بل يوصي أن يؤخذ ما يحتاج إليه من ذلك عن أهل العلم بذلك اللسان.⁶⁴ وتناولت الدكتورة فاطمة الهاشمي بكوش سبل تأثير المنطق الأرسطي في تصوّر اللسانيين ؛ حيث تقول: «أعاد اللسانيون العرب ، في أثناء تقديمهم للنظرية النحوية تقديم مقولة علاقة النّحو العربيّ بالمنطق إلّا أنّهم وضعوا هذه المقولة في إطار تصوّراتهم اللسانية المرتبطة بالضرورة بتصورات النظرية اللسانية الغربية.⁶⁵ وهذا التأثير الذي رآه اللسانيون كان من منظور اللسانيات الغربيّة ، وأردنا في هذا البحث التأريخ والتأصيل والتأسيس لأصول النّحو من المنظور العربيّ الذي بنيت عليه هذه النظريات النحوية القائمة

على «المنهج المعياري» وهدف النّحاة منه الحفاظ على اللغة العربيّة.

الخاتمة:

إنّ البحث في إشكالية التأصيل النحويّ في تأسيس نظرية نحوية متكاملة بين علم أصول النّحو والنّحو العربيّ ؛ إذ هما نشأاً توأمين معا ونميا سويا دون تفريق بين أصل وفرع. ومما أثبتا أصالة النّحو العربيّ وأصوله في مرحلة النشأة ، واكتمال النظرية النحوية العربيّة في كتاب سيبويه ، ولا أثر للمنطق على أصول النّحو في أدلته ، ويثبت هذا عدم تأثر النّحو العربيّ

وأصوله بأصول المنطق؛ إلا بعد اكتمال النظرية النحوية لعلومها. وتظهر أصالة النظرية النحوية العربية التأسيسية الأصولية لأصول النحو منذ القديم في كتاب سيويه. تتبين حقيقة أصول النحو في نظرية وضع علم النحو منذ زمن أبي إسحاق الحضرمي وقبله أبو الأسود الدؤلي، وبعدهما تم رسم حدود وضع المعالم الكبرى للنحو العربي، ويظهر مما تقدم في التفكير النحوي من لدن أبي الأسود حتى أيام ابن أبي إسحاق ظل النحاة يتمسكون بهدي هذه النظريات النحوية العربية، ليستكمل بناءها أصول العربية من القياس النحوي؛ حيث به تم وضع علم النحو، والتعليل النحوي؛ حيث يوجب وجود الأحكام بعلمها (العلّة). فوضع النحو على الطريق الذي ينبغي أن يسير عليه في عرض مسأله وذلك حين فرق بين الظواهر التي ينتظمها قانون جامع (من كلام العرب) وهو ما كان يعنيه بالقياس النحوي-ويبين ما لا يخضع لمثل هذا القانون. وإصدار الأحكام بعلمها وهو أول من علل النحو قبل الخليل بن أحمد الفراهيدي.

واستكملت النظريات النحوية مبادئها التأسيسية المصطلحية والمنهجية والمعرفية في وضع أصول النحو كعلم مستقل بذاته، إلى ما اهتدى إليه علماء العربية-ابن جني، وابن الأنباري والسيوطي-منه لكمال منهج علم أصول النحو، وكمال النظرية النحوية المتكاملة لأصول العربية. ونقف على هذه الحقائق العلمية عند اللسانيين الوصفيين في عرض تحليلاتهم لأصول النحو.

الهوامش:

* جمع السيوطي أدلة أصول النحو التي اختلف فيها ابن جني وابن الأنباري، فذكر ابن اجني السماع والإجماع والقياس، ولم يذكر الاستصحاب، وذكر ابن الأنباري السماع والاستصحاب ولم يذكر الإجماع.

¹ - تمام حسّان، الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحويين-اللغة-البلاغة، عالم الكتب القاهرة، 1420هـ-2000م، ص10.

² - الجمحي محمد بن سلام (ت231هـ) طبقات الشعراء، تح: جوزف هل؛ وطه أحمد إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1422هـ-2001م، ص30.

- منى إلياس، القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي، دار الفكر دمشق سورية، 1405هـ-1985م، ص11.

⁴ - المرجع نفسه، ص11.

- الزبيدي الأندلسي أبي بكر ت379هـ، محمد بن الحسن، طبقات النحويين واللغويين. تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، 1919م، ص32.

- السيرافي أبي سعيد الحسن بن عبد الله 284هـ-368هـ، أخبار النحويين والبصريين. تح: طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي، شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1374هـ-1955م، ص20.

⁷ - المصدر السابق: طبقات الشعراء، ص31.

- ⁸ - ابن الأنباري أبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (ت 577هـ)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء: تح: إبراهيم السامرائي. مكتبة المنار، الأردن الزرقاء، 1405هـ-1985م، ص 26-28.
- ⁹ - بوزياني خالد، القياس النحوي في عصر ما قبل سيبويه خلاف أم اختلاف، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، العدد الخامس، السنة الثانية، يصدرها المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، 1428هـ-2007م، ص 129-130.
- ¹⁰ - يحيى ابن محمد أبي زكريا الشاوي المغربي الجزائري (ت 1096هـ-1685م)، إرتقاء السيّادة في علم أصول النحو: تح: عبد الرزاق عبد الرحمن السعيد، دار الانبار، العراق، 1411هـ-1990م، ص 6-7.
- ¹¹ - الزّجّاجيّ أبي القاسم (ت 337هـ)، الإيضاح في علل النّحو. تحقيق مازن مبارك. بيروت: دار النّقّاس، 1399هـ-1989م، ص 65-66.
- ¹² - رقيق كمال، العلة في النحو العربي «المفهوم والمصطلح» نماذج من كتاب سيبويه. مجلة اللغة العربية العدد 34، السداسي الأول، المجلس الأعلى للغة العربية بالجزائر، الجزائر، 2016م، ص 105.
- ¹³ - أبو جناح صاحب، من أعلام البصرة، سيبويه، هوامش وملاحظات حول سيرته وكتابه، دار الحرية للطباعة العراق، 1974م، ص 100.
- ¹⁴ - أبو المكارم علي، أصول التفكير النحوي. مطابع دار القلم، بيروت، 1973م، ص 62.
- ¹⁵ - المصدر السابق: طبقات الشعراء، ص 31.
- ¹⁶ - المصدر السابق: طبقات النحويين واللغويين، ص 31.
- ¹⁷ - القفطي الوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف (ت 624هـ)، نبأه الرؤاة على أنباء النحاة: تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ودار الفكر العربي، مصر، 1406هـ-1986م، ج 2، ص 105.
- ¹⁸ - أبو الطيّب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي (ت 351هـ)، مراتب النحويين. تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، 1430هـ-2009م، ص 25.
- ¹⁹ - المرجع السابق: أصول التفكير النحوي، ص 168.
- ²⁰ - عبد الرحمن السيد، مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها، دار المعارف، مصر، 1968م، ص 229.
- ²¹ - المرجع السابق: العلة في النحو العربي «المفهوم والمصطلح» نماذج من كتاب سيبويه، ص 107.
- ²² - سيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180هـ)، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408هـ-1988م، ج 1، ص 32.
- ²³ - ضيف شوقي، المدارس النحوية، دار المعارف، مصر، 1979م، ص 82.
- ²⁴ - المرجع نفسه: المدارس النحوية، ص 86.
- ²⁵ - المرجع نفسه: المدارس النحوية، ص 86.
- ²⁶ - المرجع نفسه: المدارس النحوية، ص 89.
- ²⁷ - الملق حسن الخميس، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2015م، ص 16.
- ²⁸ - المبارك مازن، العلة النحوية نشأتها وتطورها. دار الفكر، بيروت، 1391هـ-1971م، ص 5-6.
- ²⁹ - عبابنة جعفر نايف، مكانة الخليل بن أحمد في النحو، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 1984م، ص 103.
- ³⁰ - المرجع السابق: المدارس النحوية، ص 51.
- ³¹ - المرجع نفسه: ص 53-54.
- ³² - المرجع نفسه: ص 53-54.

³³ - المرجع نفسه: ص 95.

³⁴ - المرجع السابق: أصول التفكير النحوي، ص 202.

³⁵ - المرجع نفسه: ص 183.

³⁶ - المرجع السابق: مكانة الخليل بن أحمد في النحو، ص 103.

³⁷ - المصدر السابق: الإيضاح في علل النحو، ص أ.

³⁸ - المصدر السابق: سيبويه، ج 1، ص 5.

³⁹ - ابن جني أبي الفتح عثمان (ت 392هـ)، الخصائص. تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية مصر،

1331هـ-1913م، ج 1، ص 308-309.

⁴⁰ - التواتي ابن التواتي، محاضرات في أصول النحو، مطبعة رويغي، الأغواط، 2006م، ص 6-7.

⁴¹ - المرجع السابق: الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحوفقه اللغة-البلاغة، ص 11.

⁴² - الظالمي حامد ناصر، أصول الفكر اللغوي العربي في دراسات القدماء والمحدثين دراسة في البنية والمنهج

سلسلة دراسات، دار الشؤون العامة، العراق، 2011م، ص 106-107.

⁴³ - السيوطي جلال الدين ت 911هـ، الاقتراح في علم أصول النحو. تحقيق محمود سليمان ياقوت. دار المعرفة

الجامعية، 1426هـ-2006م، ص 5-6.

⁴⁴ - المرجع السابق: محاضرات في أصول النحو، ص 12.

⁴⁵ - أمين أحمد، مدرسة القياس في اللغة، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، يصدرها مجمع اللغة العربية بالقاهرة

مطابع الدار الهندسية، العدد 9، 1382هـ-1962م، ص 354.

⁴⁶ - المصدر السابق: الخصائص، ج 1، ص 2-3.

⁴⁷ - أيوب عبد الرحمن، دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح، مصر، 1957م، ص 9-11.

⁴⁸ - عيد محمد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأى ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث. 4. عالم الكتب،

القاهرة، 1410هـ-1989م، ص 72.

⁴⁹ - المرجع نفسه: أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأى ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ص 72.

⁵⁰ - الرائجي عبده، النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج، دار النهضة العربية، بيروت، 1989م،

ص 48.

⁵¹ - عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر، 2012م، ص 43.

⁵² - المرجع نفسه: العلة النحوية نشأتها وتطورها، ص 73.

⁵³ - أنيس إبراهيم، من أسرار اللغة العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1978م، ص 278-279.

⁵⁴ - الحاج صالح عبد الرحمن، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية

موفم للنشر، الجزائر، 2007م، ج 1، ص 42.

⁵⁵ - المرجع نفسه: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 1، ص 52.

⁵⁶ - المرجع نفسه: ج 1، ص 52.

⁵⁷ - المرجع السابق، منطق العرب في علوم اللسان، ص 41.

⁵⁸ - التوحيد أبي حيان (310هـ/922م-320هـ/932م) الإمتاع والمؤانسة، تج: هيثم خليفة الطعيمي، المكتبة

العصرية، بيروت، 1432هـ-2011م، ج 1، ص 91-95.

⁵⁹ - المرجع السابق: أصول الفكر اللغوي العربي في دراسات القدماء والمحدثين، ص 34.

- ⁶⁰ - بروكلمان كارل ، تاريخ الأدب العربي ، تر: عبد الحليم النجار ، ط4 ، القاهرة ، دار المعارف ، مصر ، 1968 مج 2 ، صص 123-124.
- ⁶¹ - السامرائي إبراهيم ، النحو العربي في مواجهة العصر ، دار الجيل ، بيروت ، 1415هـ-1995م ، ص 10.
- ⁶² - المرجع نفسه: ص 11-12.
- ⁶³ - المرجع السابق: النحو العربي والدّرس الحديث بحث في المنهج ، ص 73.
- ⁶⁴ - الفارابي أبو نصر محمد بن محمد (260هـ-339هـ) إحصاء العلوم ، مركز الإنماء القومي ، بيروت ، 1991م ، ص 16-17.
- ⁶⁵ - فاطمة الهاشمي بكوش ، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث دراسة في النشاط اللساني العربي ، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2004م ، ص 62-68.